



## أوراق تأمينة



### بإقر المنشئ\*: إعادة التأمين وفق السعر الصافي كما مارسه المرحوم مؤيد الصفار

#### مقدمة

ترجع خلفية هذه الورقة إلى مقالة بعنوان "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية" المنشور في موقع الشبكة تضمنت بعض الفقرات تحت العنوان الثانوي "(5) عمولة إعادة التأمين الاختيارية كوسيلة للفساد"، كتب عنها الأستاذ موفق حسن رضا ورقة بعنوان "إعادة التأمين وفق السعر الصافي". وجرت بيننا نحن الثلاثة تبادل في الرسائل انتهى بالورقة الحالية.

مسألة إعادة التأمين وفق السعر الصافي كانت معروفة وتمارس على نطاق واسع من قبل كبار وسطاء التأمين في سوق لندن حتى أواسط تسعينيات القرن الماضي. وهي مسألة إشكالية أثارت انتباه هيئات الرقابة، وكان من نتائجها الأخيرة صدور قواعد توجيهية لوسطاء التأمين بالكشف عن العمولة التي يتقاضونها في حال إثارة السؤال من قبل المؤمن له أو شركة التأمين التي تسند أعمالها من خلال الوسطاء لمعيدي التأمين (إعادة التأمين الاختيارية).

نأمل أن تستثير هذه الأوراق اهتمام من يعينهم الأمر في قطاع التأمين العراقي.

مصباح كمال

4 تموز 2022

عزيزي مصباح

تحية طيبة،



## أوراق تأمينة

استجابة لطلبك التعقيب على مقالة أستاذي موفق حسن رضا، الذي أعتز بعمله تحت إدارته منذ التحاقه بالتأمين الوطنية في عام 1978 ولحين تقاعدي من الشركة نهاية آب من عام 1991 مغادرا العراق للعمل في اليمن.

لغرض تسليط الضوء أكثر على إعادة التأمين وفق السعر الصافي الذي مارسه المرحوم مؤيد الصفار وحقق عمولات إعادة تأمين اختيارية أقدرها بالملايين من الدولارات كعائد إضافي الى شركة التأمين الوطنية، لا بد من الإشارة الى أن إعادة التأمين في الشركة كانت تتم وفق ما سرده الأستاذ موفق، أي إعادة التأمين ضمن إطار اتفاقيات إعادة تأمين لكل نوع من أنواع التأمين، مثل اتفاقية التأمين البحري (النقل البحري والجوي وعلى اليابسة) واتفاقية تأمين الحريق والحوادث العامة (تأمين المسؤليات المدنية وتأمين النقود وغيرها) واتفاقية التأمين الهندسي للمشاريع الهندسية أثناء الإنشاء والنصب وغيرها. إن إسناد الأخطار الى الاتفاقيات يكون بالسعر الإجمالي الذي تصدر به وثيقة التأمين مقابل عمولة إعادة التأمين المتفق عليها التي يمنحها المعيدون الى شركة التأمين لتغطية مصاريفها الإدارية والتسويقية.

أما إعادة التأمين الاختيارية فإنها تنصب على أخطار تستثنىها اتفاقيات إعادة التأمين أو أن مبلغ تأمين الخطر المطلوب التأمين عليه يتجاوز مبلغه حدود الاتفاقية. مثلا، لو كان الحد الأقصى لقبول الخطر الواحد تحت اتفاقية الحريق والحوادث العامة هو 10 مليون دولار فإن كل الأخطار التي لا تتجاوز 10 مليون دولار تسند تلقائيا الى الاتفاقية. أما إذا كان مبلغ تأمين الخطر الواحد يبلغ 25 مليون دولار فإن شركة التأمين تسند 10 مليون دولار الى الاتفاقية فقط وتحتاج الى 15 مليون دولار لتغطيته اختياريًا. وقد تكون إعادة الاختيارية مع نفس معيدي الاتفاقية أو معيدي آخرين. عادة تكون شروط إعادة التأمين الاختيارية بنفس شروط إعادة التأمين الاتفاقية فيما عدا عمولة إعادة التأمين إذ تكون أقل من عمولة الاتفاقية.

السبب إن اتفاقية إعادة التأمين تسند لها كل الأخطار التي تكتتب بها شركة التأمين تلقائيا من دون أي جهد أو تدخل من معيدي الاتفاقية. أما إعادة الاختيارية فهي تنصب على أخطار مفردة ويقوم كل معيد اختياري بتقييم الخطر وتحديد الحصة التي يقبلها من الخطر أو رفضه. وهذا يمثل كلفة إدارية عالية على معيد التأمين الاختياري.

شركة ميونخ لإعادة التأمين كانت المعيد القائد لاتفاقية التأمين الهندسي، وكانت تفرض على التأمين الوطنية شروطا فيها شيء من الغلاظة. إذ كانت تشترط أن تقوم بتسعير



## أوراق تأمينية

الخطر إذا تجاوز مبلغ تأمينه حد الاتفاقية. بالتأكيد هذا الشرط هو لصالحها، لأنها كانت تفرض سعر تأمين مرتفع والتأمين الوطنية ملزمة بقبوله.

أذكر جيدا كيف كانت شركة ميونخ لإعادة التأمين تقوم بتسعير الأخطار المتوسطة والكبيرة بأسعار تأمين مرتفعة، مقارنة بمعدل الأسعار في دول الخليج والدول الغربية، وفي ذات الوقت تبدي استعدادها لقبول كل أو جزء كبير من مبلغ التأمين الذي يتجاوز الحد الأقصى للاتفاقية اختياريًا وعمولة لا تتجاوز 30%. وهذه العمولة تقل كثيرا عن عمولة اتفاقية التأمين الهندسي.

هذا الأسلوب في التعامل المفروض على التأمين الوطنية كان يسبب غصة ألم للمرحوم مؤيد الصفار كونه المسؤول الأول عن التأمين الهندسي وبالتأكيد للمدير العام للشركة أيضا.

في منتصف السبعينيات وبعد القفزة الكبيرة في أسعار النفط وزيادة عائدات النفط في العراق، انطلقت فيه حملة بناء للمشاريع الصناعية والبنية التحتية بمبالغ تأمين عالية تجاوز بعضها مئات الملايين من الدولارات. تبع ذلك ازدياد الحاجة الى إعادة التأمين الاختيارية وأيضا ازدياد ألم المرحوم مؤيد الصفار بسبب انخفاض عمولة إعادة التأمين الاختيارية مقارنة بعمولة إعادة تأمين الاتفاقية.

لقد أصبحت بغداد في ذلك الوقت القبلة الجديدة لوسطاء إعادة التأمين لوجود الحاجة الى إعادة تأمين اختيارية كبيرة. ولأن فلسفة إدارة التأمين الوطنية كانت تقوم على عدم التعامل مع وسطاء إعادة التأمين في مجال إعادة التأمين الاتفاقية بل التعامل المباشر مع معيدي التأمين والاتفاق المباشر على الشروط وعمولات إعادة التأمين لتفادي تحمل عمولة الوسطاء وأسباب أخرى، لذا كان ينحصر التعامل مع وسطاء إعادة التأمين في مجال الإعادة الاختيارية.

المرحوم مؤيد الصفار كان يبدي امتعاضه من عمولة إعادة التأمين الاختيارية المنخفضة مع وسطاء إعادة التأمين الكبار والذين لهم خبرة كبيرة في إعادة تأمين المشاريع الهندسية. في إحدى اللقاءات مع أحدهم اقترح الوسيط أن يكون تسويق الخطر الهندسي المطلوب التأمين عليه اختياريًا ووفق سعر إعادة تأمين صافي للمعدين (عمولة الوسيط يدفعها معيدو التأمين) على أن تقوم التأمين الوطنية بتحميل السعر الصافي بعمولة مرتفعة قد تبلغ أحيانا 100% من سعر إعادة التأمين الصافي للمعدين. مثلا، لو كان السعر الصافي للمعدين 2 بالآلاف فإن الشركة تسوّقه بسعر حوالي 4 بالآلاف الى المقاول.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق تأمينة

كان المرحوم مؤيد الصفار يقوم باقتراح سعر التأمين للمقاول وكان المقترح دائما يحظى بموافقة المدير العام الأستاذ موفق حسن رضا كون المقترح يصبُّ في مصلحة التأمين الوطنية المملوكة من الدولة.

استمر العمل بإعادة التأمين على أساس السعر الصافي لسنوات طويلة رغم إن المعيديين الرئيسيين كانوا يعارضونه، لكن وسطاء إعادة التأمين الكبار كانوا ينجحون في إيجاد معيدين يقبلون هذا الأسلوب في العمل.

في منتصف عام 1980 وبعد الانتهاء من تشييد مجمع البتروكيماويات في خور الزبير في البصرة وبتكليف من المدير العام الأستاذ موفق حسن رضا شاركت المرحوم أنطوان إيليا، مدير قسم إعادة التأمين، في ترتيب إعادة تأمين الحريق للمشروع. لذا استعنا بعدد من وسطاء إعادة التأمين الكبار. طلبنا كان أن تكون إعادة التأمين على أساس السعر الصافي للمعيدين مستعيرين هذا الأسلوب من المرحوم مؤيد الصفار. بالفعل حصلنا على الدعم المطلوب من المعيديين وبفارق عمولة إعادة تأمين عالية جدا، لكن للأسف لم نهنا بهذا الإنجاز بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتوقف المجمع عن العمل وبالتالي إلغاء التأمين.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في آب من عام 1988 وفي حوالي منتصف عام 1989 قامت التأمين الوطنية بتقديم مقترح الى وزارة النفط للتأمين على كل المنشآت النفطية كحزمة في وثيقة تأمين حريق وأخطار إضافية واحدة بلغ مجموع مبالغ تأمينها أكثر من 11 مليار دولار.

حظى مقترح التأمين الوطنية بموافقة وزير النفط الأستاذ عصام الجلبي. بدأت تحركي بصفتي مدير فرع تأمين السفن والطيران وإعادة التأمين تحت إشراف مباشر من المدير العام الأستاذ موفق حسن رضا بتكليف عدد من وسطاء إعادة التأمين الكبار في الحصول على أفضل شروط للتأمين وفق أسلوب السعر الصافي للمعيدين الذي وضع أساسه المرحوم مؤيد الصفار. وبالفعل حصلنا على دعم معيدين كبار وقمنا بتحميل السعر الصافي بعمولة دسمة للشركة بلغت عدة ملايين من الدولارات. صدرت وثيقة التأمين للأسف لسنة واحدة فقط والغيت بسبب العدوان الأمريكي على العراق في كانون الثاني من عام 1991.

خلال عملي في اليمن كانت هناك حاجة كبيرة لإعادة الاختيارية بسبب انخفاض حدود قبول الأخطار تحت اتفاقيات إعادة التأمين، لذا تبنت أسلوب إعادة التأمين



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق تأمينة

الاختيارية وفق السعر الصافي وحقت نتائج طيبة لشركة التأمين التي أعمل فيها والفضل يعود للمرحوم مؤيد الصفار.

ستبقى مبادرة المرحوم مؤيد الصفار في تبني إعادة التأمين الاختياري وفق أسلوب السعر الصافي نقطة مضيئة في مسيرته في التأمين الوطنية وشارة من الشركة على صدره اعتزازا وامتنانا لأنه حقق ملايين الدولارات للشركة.

أسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته. ■

(\*) المدير الأسبق لفرع السفن والطيران في شركة التأمين الوطنية.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 11 تموز 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>